S/PV.9585

الأمم المتحدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

الجلسة **9585**

الجمعة، 22 آذار/مارس 2024، الساعة 10/40

نيويورك

الرئيسة	السيدة شينو	(اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	إكوادور	السيدة سانشيس إسكييردو
	الجزائر	السيد كودري
	جمهورية كوريا	السيد سانجين كيم
	سلوفينيا	السيدة بلوكار دروبيتش
	سويسرا	السيدة شاندا
	سيراليون	السيد سوا
	الصين	السيد غنغ شانغ
	غيانا	السيدة بن
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد فيبس
	موزامبيق	السيد إيراشاند غوفييا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

24-07908 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة 10/40.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل أوكرانيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح؛ والسيد ماثيو هوه، المحلل السياسي المستقل.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيدة ناكاميتسو.

السيدة ناكاميتسو (*تكلمت بالإنكليزية*): يجتمع المجلس مرة أخرى في ظل الحرب المدمرة في أوكرانيا، حيث بات من الواضح أن السلام هدف بعيد المنال يستعصي علينا تحقيقه. في صباح اليوم خرجت تقارير عن وابل من الهجمات بالصواريخ والطائرات المسيرة استهدفت منشآت الطاقة في أوكرانيا، بما في ذلك في خاركيف ثاني أكبر مدينة في البلد، وسببت انقطاعا للكهرباء عن أكثر من مليون شخص. كما وردت تقارير عن آثار ذلك على إمدادات المياه. إن حجم الدمار ونطاقه مروعان. واستهداف الهياكل الأساسية للطاقة التي توفر الخدمات العامة الأساسية مسألة واضحة بلا جدال – إنها ببساطة غير مقبولة. ويجب ألا تستهدف الهجمات العشوائية المدنيين والبنية التحتية المدنية. ويقع على عاتق جميع الأطراف في أي نزاع مسلح واجب حماية المدنيين في النزاعات المسلحة وكفالة الامتثال للقانون الدولي المنطبق، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. ولا يمكن استمرار هذا الدمار الذي لا يبقي ولا يذر والمعاناة الإنسانية الشديدة.

وأنتقل الآن إلى موضوع جلسة الإحاطة، منذ إجراء المناقشة السابقة بشأن هذا الموضوع في كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.9533)، تستمر عمليات تقديم المساعدة العسكرية ونقل الأسلحة والذخيرة في سياق الغزو الشامل الذي شنه الاتحاد الروسي على أوكرانيا في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. إن كما وافرا من المعلومات التي قدمتها حكومات بشأن عمليات نقل منظومات الأسلحة وتدفقات الذخيرة إلى أوكرانيا متاح على مصادر عامة. وتفيد التقارير أنّ عمليات النقل شملت أسلحةً تقليديةً ثقيلةً – مثل دبابات قتالية ومركبات قتال مصفحة وطائرات مقاتلة وطائرات الهليكوبتر ومنظومة مدفعية من العيار الكبير ومنظومات القذائف وطائرات مقاتلة مسيرة، فضلاً عن ذخائر تعمل عن بعد والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها. كما وردت تقارير تفيد بأن دولا ما فتئت تنقل أو تخطط لنقل تلك الأسلحة مثل الطائرات بدون طيار والقذائف التسيارية والذخائر إلى القوات المسلحة الروسية، وأن تلك الأسلحة تستخدم في أوكرانيا. وأعيد التشديد على أن أي نقل للأسلحة يجب أن يحدث ضمن الإطار القانوني الدولي المنطبق، بما في ذلك، بالطبع، قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وما يثير قلقا بالغا التقارير المتعلقة باستخدام الألغام المضادة للأفراد ونقل الذخائر العنقودية واستخدامها في أوكرانيا. إن الألغام المضادة للأفراد، نظرا لطابعها العشوائي المتأصل، لا مكان لها في عالمنا؛ ومن الضروري إزالتها، ويجب إدانة استخدامها إدانة قاطعة. وبالإضافة إلى ذلك، عطلت الذخائر العنقودية غير المنفجرة مسار التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان المتضررة وكان لها تأثير على مجتمعات برمتها عانت بالفعل من صدمات جراء الحرب. يجب وضع حد فوري لاستخدام تلك الأسلحة اللاإنسانية التي تتسبب في آثار إنسانية خطيرة طويلة المدى.

ويثير توريد الأسلحة والذخائر إلى أي حالة نزاع مسلح شواغل كبيرة بشأن التصعيد المحتمل لأعمال العنف وخطر تحويل وجهة الأسلحة والذخيرة. ويجب على الدول المستوردة والمصدرة أن تتصرف بمسؤولية في كل خطوة على طول سلسلة عمليات نقل الأسلحة والذخيرة للحيلولة دون تحويل وجهتها والاتجار غير المشروع بها وإساءة استخدامها. وفي ذلك الصدد، تكتسي عمليات تقييمات المخاطر قبل النقل وضوابط الوسم وحفظ السجلات وقدرات التعقب أهمية قصوى.

ويحدد الموجز السياساتي، خطة جديدة للسلام، تدابير تحديد الأسلحة باعتبارها في صميم السبل الرامية إلى منع نشوب النزاعات والعنف والحفاظ على السلام. ودعا الدول إلى اتخاذ إجراءات لخفض التكلفة البشرية للأسلحة. ويجب أن يكون التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي للتعقب والإطار العالمي لإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها، جزءا من الاستجابة لتلك الدعوات. وعلاوة على ذلك، من أجل التصدي بفعالية لتحويل وجهة الأسلحة والذخائر والاتجار غير المشروع بها وإساءة استخدامها من الضروري الامتثال للصكوك الملزمة قانونا وتنفيذها تنفيذا فعالا، مثل معاهدة تجارة الأسلحة وبروتوكول الأسلحة النارية الملحق باتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وبناء على ذلك، يجب أن يظل إضفاء الطابع العالمي عليها أولوية. كما أحث الدول على النظر في خطر استخدام الأسلحة والذخائر المنقولة في تيسير وارتكاب العنف الجنسي المتصل بالنزاع مع الإحاطة بالادعاءات المستمرة والمقلقة بارتكاب العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في أوكرانيا.

وقد حث الأمين العام بشكل لا لبس فيه جميع الدول على تجنب استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان في جميع الحروب والنزاعات، لأنه من المرجح جدا أن يتسبب هذا الاستخدام في أثر مدمر وعشوائي على المدنيين. إن الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناتجة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، الذي اعتمد في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، في صميم جهود نزع السلاح التي تركز على الإنسان. ويقع على عاتق الدول الأعضاء تنفيذ ذلك الإعلان تنفيذا مجديا وعلى نطاق واسع.

لقد تحققت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الفترة من 24 شباط/فبراير 2022 إلى 19 آذار/مارس 2024 من مقتل 10 756 مدنيا وإصابة 320 20 مدني في أوكرانيا. ومن المرجح أن تكون الأعداد الفعلية أعلى بكثير من التي أعلنتها المفوضية. وكما ورد في جلسات الإحاطة السابقة، لا يزال استخدام الطائرات المسيرة المسلحة والقذائف يؤثر سلبا على المدنيين ويوقع خسائر في الأرواح وإصابات ويلحق الأضرار بالهياكل الأساسية المدنية. ويجب ألا تستخدم الطائرات المسيرة المسلحة والقذائف، شأنها شأن أي أسلحة أو نظم أسلحة أخرى، بطريقة لا تتفق مع القانون الدولي الإنساني.

لقد انقضى ما يقرب من 25 شهرا منذ أن شن الاتحاد الروسي غزوه الشامل على أوكرانيا، في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة. ومر أكثر من عامين من الموت والدمار والمعاناة. وعلى حد تعبير الأمين العام، قد آن الأوان لإعادة تأكيد التزامنا بالميثاق وإبداء الاحترام مجددا للقانون الدولي. فهذا هو السبيل إلى إحلال السلام والأمن – في أوكرانيا وفي كافة ربوع العالم. وأود أن أؤكد مجددا التزام الأمم المتحدة بدعم جميع الجهود الهادفة لإحلال سلام عادل ومستدام في أوكرانيا، مسترشدة في ذلك بالميثاق والقانون الدولي، بما في ذلك قرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد هوه.

السيد هوه (*تكلم بالإنكليزية*): بداية أود تقديم نفسي، أنا جندي من المحاربين القدامى في سلاح مشاة بحرية الولايات المتحدة شارك في حرب العراق. وعملت في عام 2009 في أفغانستان موظفا معنيا بالشؤون السياسية تابعا لوزارة الخارجية الأمريكية. واستقلت من منصبي بسبب احتدام تلك الحرب. وخبرت بنفسي أهوال الحرب. أعرف شرورها من الناحية الأخلاقية؛ وأعرف ما تنطوي عليه من تلاعب بالفكر. ولهذا السبب أجلس هنا اليوم واضعا على طية صدر السترة زهرة الخشخاش الأبيض رمزا للسلام وتكريما لجميع ضحايا الحرب وتمثيلا لهم. ويحدوني الأمل في أن أتمكن بوجودي هنا اليوم من تمثيل الذين لا صوت لهم في كثير من الأحيان على هذه الطاولة.

آخر مرة كنت فيها في هذا المبنى كانت بوصفي شبل كشافة عندما كان عمري 10 سنوات. كان ذلك في عام 1983، وهو نفس

العام الذي كادت أن تندلع فيه حرب نووية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وهو أمر موثق جيدا الآن. ولولا تصرف رجل واحد في أيلول/سبتمبر، ربما لم تكن قد أتيحت لي الفرصة لأكبر وأعيش حياتي. ولم تكن قد أتيحت تلك الفرصة لأي من الموجودين. ليبارك الله ذكرى ستانيسلاف بتروف.

وبعد ثماني سنوات، في عام 1991، وهو نفس العام الذي تخرجت فيه في المدرسة الثانوية، نزل العلم السوفيتي في الكرملين وانتهت الحرب الباردة. وبشكل جماعي، منحنا إمكانية عالم لم يعد مقسما إلى معسكرين متعارضين مسلحين نوويا. وثبت أن حقيقة تلك الإمكانية لم تدم طويلا. والآن نجلس هنا، ولسنا أكثر أمانا ويمكن القول أننا معرضون لخطر حرب نووية أكبر مما كان عليه الحال في عام 1983. وإذا نظرنا إلى الوراء، نجد أن تلك الإمكانية المفقودة لعالم كان يمكن أن يكون يثير مرارة – غضبا في جزء ويأس في جزء آخر – تلقي بظلال خطيرة وكئيبة على هذه المؤسسة.

في السنوات ال 30 الماضية، زاد عدد الدول المسلحة نوويا. وانتهكت معاهدات الأسلحة، بما في ذلك من جانب واحد وبدون أساس من قبل بلدي. وأدى تحديث القوات النووية من قبل جميع الأطراف إلى زيادة كبيرة في القدرة التدميرية لأساطيل القذائف والقاذفات. ولذلك، وعلى الرغم من تضاؤل أعداد الأسلحة النووية ومردوداتها، فإن تحسن الدقة زاد من القوة التدميرية لتلك الأساطيل. وهناك رؤوس حربية مصنفة كأسلحة نووية قابلة للاستخدام. ومن المثير للقلق أن لدينا جنرالات ودبلوماسيين وسياسيين يعتقدون أن تلك الأشياء موجودة.

إن انفضاض محادثات تحديد الأسلحة بعد إلغاء المعاهدات يتركنا أمام دول مسلحة نوويا لا تفتقر إلى الآليات اللازمة لاستئناف المحادثات فحسب، بل كذلك لا تملك الوسائل اللازمة للتحدث حتى أثناء الأزمات. وذلك ناهيك عن الافتقار إلى الإرادة السياسية أو انعدام الثقة الهائل بين الدول النووية.

لقد كنت أتحدث عن الأسلحة النووية في أعلى درجات سلم التصعيد. والأسلحة المستخدمة في أوكرانيا هي التي تقودنا اليوم إلى تلك الدرجة العليا، وهي نقطة لاعودة مروعة. لقد كانت استراتيجية الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي للحرب في أوكرانيا ذات شقين، اقتصادي وعسكري. ولم ينجح أي منهما. ولن ينجح أي منهما. ومع فشل الاستراتيجية، لم تتم إعادة النظر فيها أو استبدالها أو العدول عنها، بل عززت. لذلك، شهدنا موجة مطردة من التصعيد لمدة عامين.

ولم تفكر الولايات المتحدة وحلفاؤها أبدا في الدبلوماسية، وهي شق ثالث مطلوب، التي كان ينبغي أن تكون الجهد الأساسي والسائد. لقد استُخِف بالدبلوماسية وتُنُصِّل عنها علنا. وكان ذلك تقصير دبلوماسي مروع. والآن، ونتيجة لذلك، نجلس هنا اليوم مع دخول القتل والدمار والمعاناة شهرها السادس والعشرين.

والواقع في الحرب هو أنه مهما كانت التكنولوجيا أو التكتيك الجديد الذي تستخدمه، فإن عدوك سيرد عليهما، وفي أكثر الأحيان، يفعل ذلك بطريقة تصعيدية، ترد أنت عليها بالمثل. إنها دائرية بطبيعتها ولكنها خطية أيضا، ومن ثم جاء سلم التصعيد سيئ السمعة. فإما أن تصعد أو تخفف من التصعيد. لا يوجد خيار محايد أو مواز. وأوكرانيا ليست استثناء من ذلك. هاجم جسر كيرتش أو فجر خط أنابيب نورد ستريم، وتهاجم روسيا البنية التحتية للطاقة الأوكرانية والمنشآت المرفئية. إرسل صواريخ HIMARS وصواريخ Storm Shadow إلى أوكرانيا وروسيا تستخدم قنابل انزلاقية وأسلحة تفوق سرعة الصوت.

أعلن الرئيس بوتين يوم الاثنين عن هدف روسي بإقامة مناطق عازلة في أوكرانيا، يفترض أنها أرض تقع إلى الغرب من الأقاليم التي ضمت والتي ستتخذ كرد على الذخائر طويلة المدى ومقاتلات F-16 التي ستمد بها أوكرانيا. وفي الأسابيع الأخيرة، دعا العديد من رؤساء دول الناتو وجنرالاتهم، وأبرزهم الفرنسيون، علنا إلى نشر وحدات قتالية تابعة للناتو في أوكرانيا. وكان الرد الروسي هو تذكيرنا بقدراتها النووية.

فتلك لعبة تصعيدية للحمقى والمجانين. إننا محظوظون أننا ما زلنا أحياء حتى الآن. وتكمن الحجج المؤيدة لاستمرار الحرب في مجال الذين وصفهم الأخصائي الأمريكي في العلوم السياسية سي رايت ميلز بأنهم "واقعيون معاتيه" في العقد الأول من الحرب الباردة. ومع

ذلك، كان لدى هؤلاء الواقعيين المعاتيه الحس السليم بعدم الانخراط في حرب مثل أوكرانيا، وكان لدى كلا الجانبين قادة مثل جاك كينيدي ونيكيتا خروتشوف، ورونالد ريغان وميخائيل جورباتشوف، وهم رجال لديهم الشجاعة والنزاهة للتفاوض.

إنني لا أتغاضى عن الغزو الروسي أو أؤيده. فهو، على الرغم من أنه جاء نتيجة استفزاز، حرب استباقية تنتهك القانون الدولي وخطأ استراتيجي. ولكن، تجدر الإشارة إلى أن روسيا حاولت إجراء مفاوضات في 2021 و 2022 و 2023، وهي جهود كانت قد تمنع اندلاع الحرب أو تنهيها أو تجمدها إذا تم الرد على تلك العروض الدبلوماسية بالمثل.

إن الحرب مفرمة لحم وحشية لا يمكن الفوز بها. والحصيلة مروعة ومثيرة للاشمئزاز. إنها رعب أخلاقي. فهناك مئات الآلاف من الضحايا و 10 ملايين لاجئ. وأضرار بالبيئة وبالبنية التحتية لا تحصى. شرق أوكرانيا أرض خالية من السكان ومدمرة ومحطمة. وحقولها ومدنها مشبعة بالألغام والذخائر غير المنفجرة، والمخلفات السامة للحرب الحديثة تسمم هواءها وأرضها ومياهها. وستدفع أجيال من الأوكرانيين الذين لم يولدوا بعد ثمن الحرب، إما في أرض أصبحت غير صالحة للسكن أو من خلال الأمهات اللائي يلدن أطفالا ميتين ومشوهين ومعاقين. اسألوا الممثلين هنا من العراق وكمبوديا ولاوس وفييت نام ودول أخرى عما إذا كان الأعضاء يعتقدون أن الحرب ستنتهي في أي وقت. وأعتقد أن ممثل الجزائر يستطيع أن يخبرهم بما تفعله الألغام الأرضية بشعب وأرض.

إن المسار التصعيدي للحرب يشير إلى خطر أكبر مما ينبغي أن يكون أي شخص على استعداد لقبوله. ويجب على هذه المؤسسة أن تفعل كل ما في وسعها لمنع أي تصعيد آخر للحرب وكل ما هو ممكن لفرض وقف إطلاق النار والشروع في عملية سياسية من أجل سلام دائم. وإذا كان فرض حظر على نقل الأسلحة والذخائر إلى منطقة الحرب هو المطلوب لفرض وقف لإطلاق النار وإجراء مفاوضات، فليكن الأمر كذلك. ويجب على المجلس أن يقبل المسؤولية الراهنة وأن يعمل على إنهاء الخطر الوجودي الذي نواجهه.

وأخيرا، أود أن أناشد بإلغاء حق النقض في مجلس الأمن. فمهما كانت مبررات حق النقض، مخادعة وأنانية كما كانت في كثير من الأحيان، فإن الإبادة الجماعية المستمرة في غزة قد أبطلت هذه الحجج إلى الأبد. والادعاءات التي أثيرت على هذه الطاولة بأنه يجب استخدام حق النقض ضد مشاريع قرارات وقف إطلاق النار لحماية أرواح المدنيين، ادعاءات أوروبلية مثل التأكيدات التي قدمت في واشنطن العاصمة وتل أبيب بأن الإبادة الجماعية دفاع عن النفس. ففي الوقت الذي يتم فيه تدنيس الشعب الفلسطيني وتدميره، ظلت الولايات المتحدة تتحدى العالم لمدة خمسة أشهر، موفرة غطاء دبلوماسيا ومساعدة عسكرية غير محدودة لإسرائيل وهي ترتكب إبادتها الجماعية غير المقدسة في فلسطين. ولكي تفي هذه المؤسسة بالتزاماتها ومبادئها التأسيسية، يجب إلغاء حق النقض الذي يتمتع به العضو الدائم. فلا ينبغي أبدا أن يكون بمقدور دولة حماية احتلال وقمع وفصل عنصري وإبادة جماعية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد هوه على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد نبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر مقدمي الإحاطات لدينا. إننا نرى أن الوقت مناسب جدا للاجتماع في القاعة مرة أخرى لمناقشة مسألة استمرار تسليم الأسلحة والمعدات العسكرية الغربية إلى أوكرانيا وآثار تلك الحالة على البحث عن حل سلمي للأزمة الأوكرانية. وذلك مهم بصفة خاصة في خضم الخطاب التصعيدي فيما يتعلق بالنزاع في أوكرانيا من قبل الذين يتعاملون مع نظام كييف وظهور أدلة جديدة على التدخل المباشر لدول الناتو فيه.

فمنذ بداية العملية العسكرية الخاصة، ظل شركاؤنا السابقون يؤكدون بوقاحة للعالم بأسره بأن كييف تقاتل بزعمهم من أجل استقلالها ومن أجل مثل الديمقراطية في حد ذاتها، وأن الغرب يدعمها بأفضل ما في وسعه. سأترك جانبا الأهداف الحقيقية لنظام كييف وحرب الإبادة التي دامت ثماني سنوات ضد سكان دونباس، والتي صممت

عمليتنا العسكرية الخاصة لإيقافها. سأتناول نقطة مختلفة. يمكننا الآن أن نقول على وجه اليقين أن حجم مشاركة الناتو في الحفاظ على رعايا كييف أوسع بكثير مما تحاول واشنطن وبروكسل تصويره. ولكن على الرغم من المساعدة العسكرية والمالية والسياسية المقدمة، فإن أوكرانيا تتجه بتعنت نحو هزيمة عسكرية.

وفي ساحة المعركة، فإن الوضع يرثى له بالنسبة لنظام كييف. تتراجع القوات المسلحة الأوكرانية بفضل التقدم الناجح للقوات الروسية في جميع الاتجاهات، وزاد معدل الانشقاق بشكل كبير لأن الكثيرين أدركوا أخيراً ما يحدث وليسوا على استعداد للموت من أجل الطموحات الجيوسياسية للآخرين. في الوقت نفسه، فإن محركي الدمى الغربيين مثابرون ويدعون إلى إلقاء المزيد والمزيد من الأوكرانيين في مفرمة اللحم. قبل بضعة أيام فقط، قال عضو مجلس الشيوخ الأمريكي ليندسي غراهام ما يلي في كييف:

”نحن بحاجة إلى المزيد من الناس. بغض النظر عما نفعله، ينبغي أن تقاتلوا“.

وتبعاً لهذا المبدأ، يواصل عناصر التجنيد تجميع الرجال في سن التجنيد من الشوارع والأماكن العامة لنشرهم بعد ذلك في الخطوط الأمامية. البعض أكثر حظاً وقادرون على الهروب من هذا الطريق المؤدي إلى موت محقق. وكانت هناك تقارير إعلامية عن محاولات لعبور الحدود بشكل غير قانوني. ويشار إلى أن المسؤولين وحتى الدبلوماسيين الذين لديهم فرصة للقيام بذلك يفرون من السفينة التي تغرق المسماة أوكرانيا. ووفقاً لوسائل الإعلام الأوكرانية، فإن نسبة كبيرة منهم ببساطة لا يعودون إلى بلدهم بعد السفر الرسمي إلى الخارج.

إن أفضل وصف للحالة الاقتصادية الراهنة في أوكرانيا هو ما تقوله قيادتها. قال فولوديمير زيلينسكي إن 11 مليون متقاعد قد يموتون من دون دفعات مالية أجنبية. وكشف نائب وزير الاقتصاد تاراس كاشكا سراً مكشوفاً، مشيراً إلى أن نصف ميزانية البلد مدعومة من الغرب.

تجدر الإشارة هنا إلى أنه كان من الممكن تجنب الخسائر التي لا معنى لها في المعركة، مع عواقب مروعة على الحياة الاجتماعية والاقتصادية في أوكرانيا، لو انتهى النزاع في نيسان/أبريل 2022. آنذاك منع بوريس جونسون، رئيس الوزراء البريطاني في ذلك الوقت، نظام كييف من توقيع اتفاقية سلام مع روسيا كان قد تم التوقيع عليها بالفعل بالأحرف الأولى، وحكم على مئات الآلاف من الشباب الأوكرانيين بالموت.

منذ ذلك الحين، تدهور الوضع في مجلس باندیرا العسكري بشكل كبير سياسياً وعسكرياً. وبالنظر إلى أن أسلحة القوات المسلحة الأوكرانية قد نفدت منذ فترة طويلة مضت، يمكن القول إن هدف عمليتنا العسكرية الخاصة لتجريد أوكرانيا نفسها من السلاح قد تحقق. ويعيش المقاتلون الآن حصرياً على الإمدادات من الناتو. ولكن على الرغم من اضطرارهم إلى نقل أغلى المعدات الغربية إلى الجبهة، تواصل القوات المسلحة الروسية تدمير دبابات أبرامز وليبارد، فضلاً عن أنظمة المدفعية الصاروخية عالية الحركة.

في الوقت نفسه، كان هناك عامل جديد هو السياسة التي تزداد وضوحاً التي تبناها الرعاة الغربيون لتصعيد الأزمة عمداً لأن الحرب ضد روسيا، من خلال الأوكرانيين، لم تسفر عن النتائج المرجوة. وبدلاً من إجبار تلاميذهم على الجلوس إلى طاولة المفاوضات، فإنهم يواصلون ثنيهم عن الانخراط في الدبلوماسية. ووفقاً للتسريبات والبيانات الأخيرة التي أدلى بها بعض السياسيين، يمكننا أن نستنتج أن الغرب، رغبة منه في إلحاق هزيمة استراتيجية بروسيا، ما برح منخرطاً في خطاب وهمي حول استعداده لبدء مرحلة حادة من النزاع – مواجهة مباشرة بين الاتحاد الروسي ومنظمة حلف شمال الأطلسي.

هذه هي الخلاصة، على سبيل المثال، لمحادثة ظهرت على الإنترنت مدتها 38 دقيقة بين الجنرالات الألمان، حيث ناقشوا بشكل اعتيادي سيناريوهات تنفيذ ضربات ضد جسر كيرتش والبنية التحتية المدنية الروسية الأخرى وتكهنوا بعدد صواريخ تاوروس بعيدة المدى التي ستكون ضرورية لتحقيق هذا الهدف. وبعبارة أخرى، كانوا يخططون لهجوم إرهابي. ومن اللافت للنظر أن السلطات الألمانية أعربت، بعد نشر المحادثة، عن قلقها بشأن تسريب المناقشة المذكورة وحسب لا بشأن

محتواها، وسارعت إلى منع توزيعها على الإنترنت في محاولة واضحة للتغطية على الفضيحة وإخفائها عن الجمهور. واعترفت في الوقت نفسه بصحة التسجيل واتهمتنا بهجوم بالمعلومات المضللة.

إزاء هذه الخلفية، نشعر بقلق شديد – حتى لو لم نتفاجأ – من خطاب إيمانويل ماكرون المتشدد المناهض لروسيا. ففي الأسابيع الأخيرة، أدلى بتصريحات استفزازية حول عدم وجود أي خطوط حمراء لدى فرنسا فيما يتعلق بالنزاع وحول استعداد فرنسا لإرسال قوات إلى أوكرانيا للمشاركة في العمليات القتالية. ووفقاً لبعض التقارير، يمكن أن يصل ذلك إلى 2 000 جندي للنشر، بما في ذلك في المناطق المتاخمة لبيلاروس.

بالطبع، يمكن تجاهل مثل هذه التصريحات المتهورة على أنها ترويج لذاته، لكن تجدر الإشارة إلى أن باريس كانت واحدة من أوائل المتواطئين في جرائم نظام كييف، في حين تستمر في سعيها إلى التصعيد. بدأت فرنسا تحالفات لدعم أوكرانيا، بما في ذلك لشراء الدبابات والمدفعية والصواريخ طويلة المدى. وعلاوة على ذلك، تشجع باريس نشر المرتزقة من بين مواطنيها، على الرغم من أن فرنسا لا تزال تنكر تلك الحقيقة، مختبئة وراء الأحكام القانونية الفرنسية المتعلقة بحظر الارتزاق. في الوقت نفسه، نعلم على وجه اليقين أن هناك مرتزقة فرنسيين أعضاء في الفيلق الدولي للدفاع الإقليمي عن أوكرانيا ويضطلعون بمهام قيادية في المؤخرة. في الواقع، منذ بداية العملية العسكرية الخاصة، وصل أكثر من 13 000 مقاتل أجنبي إلى أوكرانيا. وقد تمت تصفية معظمهم بالفعل. عند التخطيط لإرسال قوات نظامية، تحتاج باريس إلى تذكر شيء واحد مهم – ستعتبر تلك القوات هدفاً مشروعاً وحتى ذا أولوية لقواتنا.

ربما حان الوقت لكي ترد فرنسا بصدق: أيهما أكثر قيمة – حياة ورفاهية مواطنيها أم الخيال الموهوم المتمثل في إضعاف روسيا؟ بالمناسبة، يصادف اليوم مرور 210 سنوات على دخول القوات الروسية إلى باريس عندما فشلت محاولة فرنسا السابقة لتوحيد أوروبا ضد روسيا. ونصيحتنا لفرنسا وألمانيا هي أن تتذكرا دروس التاريخ حتى لا تندما لاحقاً.

بشكل عام، ارتفعت المستويات الأخيرة من النفاق والازدواجية للسياسيين الغربيين بشكل كبير. إن النقاش المسرّب بين الجنرالات الألمان وخطاب ماكرون واعترافات عدد من الممثلين الآخرين للمؤسسة السياسية الغربية تُظهر بوضوح المشاركة المباشرة – وليس بالوكالة – لدول الناتو في النزاع. ومن غير المجدي إنكار هذه الحقيقة، التي يؤكدها مئات المستشارين العسكريين والمرتزقة الأجانب الآخرين الذين تحاول العواصم الغربية عبثاً إخفاءهم عن مجتمعاتها.

في الوقت نفسه، يظهر منطق خاطئ فيما يتعلق بالادعاءات الأخيرة بأنه يجب قبول أوكرانيا في الناتو لأن روسيا لن تجرؤ على مهاجمة دول الحلفاء. ونسمع الآن العكس تماماً – أنه لا يمكن السماح لأوكرانيا بالخسارة لأن روسيا لن تتوقف عند أوكرانيا وستهاجم بالتالي دول الناتو. هل هناك حتى ذرة من الاتساق في ادعاءاتهم؟

أنتقل الآن إلى ممثلي البلدان الغربية الجالسين هنا في القاعة. لقد أوصلوا أوكرانيا بالفعل إلى حافة الهاوية، واستنزفوا كل مواردها تقريباً، وجردوا السكان من حقهم في مستقبل كريم. والآن بدؤوا يشعرون بالتردد ويشعرون بالتناقض لأن أفعالهم لهزيمة روسيا استراتيجياً – أو على الأقل إضعافها – لم تسفر عن النتيجة المرجوة. هل يدركون أن خطابهم غير المسؤول يزيد من المخاطر ويخاطر بتصعيد النزاع إلى مرحلة حادة جديدة لا يمكن التنبؤ بها؟ هل بلدانهم مستعدة لشن حرب ضد روسيا على أراضيهم، وهل يدرك عامة الأوروبيين العواقب المحتملة لأفعالهم؟ ربما حان الوقت للنظر في عواقب أفعالهم وخطاباتهم المتهورة على الأمن الإقليمي الأوروبي. وعلى أية حال، فقد تكبّد ذلك الأمن بالفعل أضراراً جسيمة، بما في ذلك من خلال انتشار الأسلحة التي زودت بها أوكرانيا والتي ستظل أصداؤها وتداعياتها محسوسة لسنوات عديدة قادمة.

كما هو واضح الآن من تقرير حديث نشره مكتب مساءلة حكومة الولايات المتحدة، فإن واشنطن ليست في وضع يمكّنها من تحديد عدد الأسلحة والذخائر التي تم تسليمها إلى أوكرانيا بشكل موثوق لأن البنتاغون يفتقر إلى الإرشادات الموحدة ذات الصلة. وقد كشف

التدقيق الذي أجراه البنتاغون عن عدم وجود سجلات عن حالة تسليم ما يقرب من نصف الشحنات المتجهة إلى أوكرانيا. وعلاوة على ذلك، لم تتمكن قيادة تلك الهيئة من تحديد السبب في ذلك. ووفقاً للتقرير نفسه، فإن وزارة الدفاع غير قادرة أيضاً على مراقبة حالة الشحنات بعد وصولها إلى أوكرانيا. وبعبارة أخرى، من المستحيل ممارسة رقابة مستقلة وضمان عدم انتشار الأسلحة الموردة خارج حدود أوكرانيا. كما لا يمكن للعسكريين أيضاً التباهي ببيانات دقيقة عن مصير منتجات المجمع الصناعي العسكري للولايات المتحدة – سواء تم استخدامها أو تدميرها أو أنها فُقدت. والأمر الواضح هو أن من الصعب الحصول على تقييم غير متحيز لما إذا كانت الأسلحة الأمريكية قد وجدت طريقها إلى السوق السوداء أم لا.

وتواصل براغ الاضطلاع بدور خبيث بشكل خاص في ضخ الأسلحة إلى أوكرانيا. وقد أعلن وزير خارجية تشيكيا، يان ليبافسكي، قبل أيام قليلة فقط عن التسليم المرتقب لـ 000 300 قذيفة تم جمعها من جميع أنحاء العالم. وفي الوقت نفسه، أظهر استطلاع للرأي أجراه مركز التحليل والدراسات التجريبية أن ما يقرب من ثلثي الشعب التشيكي يعارضون استمرار توريد الأسلحة إلى أوكرانيا، ويعتقد أكثر من 70 في المائة منهم أن الحكومة ينبغي لها أن تدعم بدء مفاوضات السلام. ربما يكون هذه التحول في نبض الشارع في المجتمع التشيكي متأثراً باستخدام القوميين الأوكرانيين لراجمات الصواريخ التشيكية لاستهداف المدن الروسية المسالمة، بما في ذلك بيلغورود. وللأسف، لم يتمكن زميلنا التشيكي مرة أخرى من استجماع شجاعته للمثول أمام مجلس الأمن ليشرح لنا جميعاً ولكل من يتابع عملنا سبب مواصلة السلطات التشيكية، متجاهلة رأي مواطنيها، تسليم أسلحة فتاكة إلى أتباع باندیرا الأوكرانيين تُستخدم بعد ذلك في شن ضربات ضد المدنيين المسالمين على أراضي الاتحاد الروسي.

ونلاحظ تزايد عدد الدعوات الصادرة عن شركائنا الأجانب للانتقال إلى المفاوضات الرامية لإنهاء الأعمال العدائية. وبصرف النظر عن حقيقة أن نظام كييف غير قادر على التفاوض من حيث المبدأ، كما رأينا مراراً وتكراراً، وحقيقة أن نظام كييف نفسه قد حظر من خلال تشريعاته الخاصة أي مفاوضات مع روسيا، أود أن أطرح سؤالاً على جميع الحاضرين. من هو الطرف الذي يُفترض أن ندخل في مفاوضات معه؟ لقد اتخذ ديكتاتور كييف قراراً أحادي الجانب بعدم إجراء انتخابات رئاسية – ومن الواضح أنه يخشى خسارة تلك الانتخابات – في انتهاك للدستور الأوكراني، مما يجعل رئاسته غير شرعية اعتباراً من 21 أيار/مايو.

ويستمر الارتباك والتذبذب على مستوى القيادة السياسية للبلد في التنامي ويواصل أعضاء برلمان أوكرانيا (فرخوفنا رادا) الفرار يمنة ويسرة. كما لوحظ وجود اتجاهات طاردة في المجتمع الأوكراني ككل. وبالنظر إلى ذلك وإلى تراجع التأييد لرئيس المجلس العسكري في كييف، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو: ما هي الجهة التي يمثلها؟ ومع من يجب أن ندخل في الحوار والتفاوض عندما وحيثما يكون ذلك ضرورياً؟

أدعو الجميع للتفكير في هذه المسألة، وأدعو رعاة نظام كييف الذين يحركونه كالدمية إلى التفكير في المظهر الذي يبدو عليه ما يقدمونه من دعم يتزايد قوة كل يوم للديكتاتورية في أوكرانيا لمن يراهم من الخارج. فشعاراتهم حول الدفاع عن حرية أوكرانيا واستقلالها تبدو باطلة وغير صادقة، حيث أنهم قد دأبوا على الدفاع عن زيلينسكي وزمرته لا غير منذ فترة طويلة. فأوكرانيا والأوكرانيون لم يتعرضوا ولا يتعرضون للتهديد من جانب أحد. وقد كنا وما زلنا مستعدين للعيش معهم بعلاقات حسن الجوار في سلام ووئام. وتحقيقاً لتلك الغاية، بات من الضروري التنفيذ الكامل لأهداف عمليتنا العسكرية الخاصة التي لا تشمل تدمير أوكرانيا أو نزع الطابع الأوكراني عنها. ونحن مستعدون لتحقيق أهدافنا بالوسائل العسكرية والدبلوماسية على حد سواء، مع مراعاة الحقائق على أرض الواقع بالطبع. وكلما أسرعوا في فهم ذلك كان ذلك أفضل.

السيد سوا (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد جلسة الإحاطة هذه. وأودّ أيضاً أن أشكر وكيلة

الأمين العام ناكاميتسو على إحاطتها الثاقبة. كما أود أن أنوه بإسهام السيد هوه. وأرحب أيضاً بالممثل الدائم لأوكرانيا في هذه الجلسة.

تكرر سيراليون الإعراب عن التزامها بميثاق الأمم المتحدة واحترام مبادئه والقانون الدولي، بما في ذلك مبادئ المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والسلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي للدول الأعضاء، وعدم التدخل والتسوية السلمية للمنازعات.

وفي هذا الصدد، فإننا نواصل الإعراب عن قلقنا البالغ إزاء الحالة الخطيرة المؤسفة التي أوجدها النزاع في أوكرانيا وما يترتب عليها من عواقب خطيرة على السلام والأمن الدوليين. يرتكز ذلك على إيماننا الجوهري بقدسية ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ومقاصد المنظمة. وفي هذا السياق، تكرر سيراليون دعوتها إلى الاحترام الكامل للسيادة الوطنية لأوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً.

إن الحرب في أوكرانيا مستمرة منذ أكثر من عامين دون أن تلوح لها نهاية في الأفق. وفي هذا الصدد، تشير سيراليون إلى ادعاء الاتحاد الروسي بأن زيادة إمدادات الأسلحة الغربية ونقلها إلى أوكرانيا يطيل أمد الحرب ويقوض الجهود المبذولة لحل النزاع. وبالإضافة إلى ذلك، تحيط سيراليون علماً أيضاً بادعاءات بعض أعضاء المجلس بأن الاتحاد الروسي يتلقى أسلحة، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، من دول أعضاء خاضعة لجزاءات.

وفي ضوء تلك الادعاءات، نشير إلى أن نائب الممثلة السامية لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، في إحاطته المقدمة إلى المجلس في 22 كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.9533)، أكد أن أي نقل للأسلحة في النزاع في أوكرانيا يجب أن يتم ضمن الإطار القانوني الدولي الساري. وعلى الرغم من أننا نفضّل أن نرى وقفاً فورياً للنزاع، مع الاحترام الكامل لحدود أوكرانيا المعترف بها دولياً، فإن سيراليون، إذ تدرك الحاجة إلى الواقعية، تعرب عن رفضها الشديد لأي شكل من أشكال نقل الأسلحة لا يتم ضمن الإطار القانوني الدولي الساري. لذلك ندعو إلى اتخاذ تدابير لمنع تحويل مسار الذخيرة والأسلحة – مثل تقييمات المخاطر قبل النقل والتحقق من المستخدم النهائي – التي يمكن أن تساعد في دعم منع نشوب النزاعات والإنعاش بعد انتهاء النزاع في أوكرانيا.

وتعتقد سيراليون اعتقاداً راسخاً أن الإمداد بالأسلحة في أي نزاع مسلّح يسفر عن نشوء مخاطر التصعيد وتحويل مسار الموارد عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية. يتجلى ذلك في النزاع الدائر في أوكرانيا.

وهناك أيضاً تكلفة بشرية مرتفعة بشكل غير مقبول. وقد تحققت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من وقوع ما مجموعه 457 30 ضحية من المدنيين خلال النزاع في أوكرانيا حتى 15 شباط/فبراير. يشمل هذا الرقم 582 10 قتيلاً و 875 19 جريحاً، ومن المرجح أن تكون الأرقام الفعلية أعلى من ذلك بكثير. واضطر أكثر من 10 ملايين شخص للفرار من ديارهم، بما في ذلك أكثر من 6,3 ملايين شخص لجؤوا إلى خارج أوكرانيا.

إن الحالة الإنسانية في أوكرانيا لا تشهد تحسّناً، وقد سبق أن ذكرنا في المجلس أن أكثر من 14,6 مليون شخص – حوالي 40 في المائة من سكان أوكرانيا الذين يعيشون هناك – سيحتاجون إلى المساعدات الإنسانية في عام 2024.

وفي ضوء ما تقدم، لدينا قناعة راسخة بأن على أطراف النزاع، وكذلك الأطراف المعنية، اتخاذ خطوات جادة نحو حماية المدنيين، وتجنب استهداف البنية التحتية المدنية في تنفيذ العمليات العسكرية، والأهم من ذلك الوقف الفوري للأعمال العدائية. لذلك نحثّ على بذل الجهود الدبلوماسية بحسن نية في هذا الصدد، مع الاعتراف بالمخاوف المشروعة للأطراف.

السيد كودري (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر وكيلة الأمين العام إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها. كما استمعت باهتمام إلى ملاحظات السيد ماثيو هوه.

وقد عبرنا عن موقفنا من هذا النزاع بشكل لا لبس فيه في كل جلسة من جلسات المجلس: تعتقد الجزائر أن السلام العادل والدائم

الذي يستند إلى مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ويعالج الشواغل الأمنية المشروعة لجميع الأطراف هو مفتاح حل هذه الأزمة.

وفي جلسة اليوم، أود أن أشدد على ما يلي.

أولاً، لا يزال استخدام الأسلحة والذخائر الفتاكة والمدمرة بشكل متزايد في مناطق النزاع يمثل مصدرا لبالغ القلق. ولن يؤدي تدفق هذه الأسلحة إلا إلى مزيد من الخسائر في الأرواح، وإطالة أمد معاناة السكان، ووضع المزيد من العقبات أمام إيجاد الحلول.

ثانيا، نحث الأطراف مرة أخرى على التخلي عن عقلية المواجهة وإعطاء الأولوية لحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية. وينبغي عدم ادخار أي جهد لتخفيف المعاناة الإنسانية. ومن الأهمية بمكان أيضا أن تحترم الأطراف التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، احتراماً كاملاً.

ثالثًا، إن الاستقطاب المتزايد لا يؤدي سوى لتصعيد التوترات وإطالة أمد هذه الأزمة. ومن الأهمية بمكان تعزيز الجهود الدبلوماسية الدولية لتحقيق السلام.

وأخيراً، نكرر دعوتنا للأطراف للدخول في حوار بناء وشامل للجميع يسترشد بمبدأ التسوية السلمية للمنازاعات. وتبقى الجزائر على استعداد لدعم أي جهود للحفاظ على السلام والأمن الدوليين في المنطقة والعالم.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

وتواصل روسيا من خلال هذه الجلسة، وهي الجلسة الثالثة عشرة منذ أيلول/سبتمبر 2022 المكرسة لمسألة شحنات الأسلحة، حملة التضليل التي تشنها. فقبل عامين، هاجمت روسيا دولة حرة وذات سيادة لم تكن تهددها أو تهاجمها، منتهكة بذلك جميع قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ومنذ ذلك الحين، كان التصعيد في أوكرانيا من فعل روسيا بالكامل. ويمكن لهذه الأخيرة أن تقرر في أي وقت سحب قواتها بدون أدنى ضرر على أمنها. وبدلًا من ذلك، فهي تهدم أحياءً ومدنًا بأكملها: ماريوبول ومارينكا وباخموت وأفدييفكا. وقد ارتكبت مذابح في بوتشا وإيزيوم. وهي تواصل استهداف البنية التحتية المدنية، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني.

وفي ليلة 20 إلى 21 آذار/مارس، أُطلق 31 صاروخا روسيا على كييف، مما أسفر عن إصابة 15 شخصا. وفي الليلة الماضية، أُطلق 87 صاروخًا و 63 طائرة مسيرة على سائر أنحاء أوكرانيا، مما أسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص على الأقل وإصابة 22 آخرين. وتدين فرنسا هذه الضربات الجديدة التي ألحقت أضراراً بالعديد من المرافق في سد محطة دنيبرو الكهرومائية والعديد من المحطات الكهربائية الفرعية. وتأتي تلك الضربات في أعقاب الأحداث المأساوية التي وقعت الأسبوع الماضي في أوديسا وسومي وكريفي ريه وميرنوغراد. ولتنفيذ تلك الضربات، فإن روسيا تنتهك قرارات المجلس من خلال حصولها على مركبات مسيرة من إيران وقذائف تسيارية من كوريا الشمالية.

والطريقة الوحيدة لجعل روسيا توقف حربها هي تقديم المساعدة إلى أوكرانيا. إن روسيا وتتجاهل أمر محكمة العدل الدولية الصادر في 16 آذار/مارس 2022 بسحب قواتها من الأراضي الأوكرانية. وهي تستهزئ بالنداءات العديدة التي وجهتها الجمعية العامة والتي جرى اعتمادها بأغلبية ساحقة. ولا يمكننا أن نسمح لروسيا بالفوز في هذه الحرب، لأن استسلام أوكرانيا سيكون هزيمة لنا جميعًا. وهذا من شأنه أن يفتح الباب أمام المزيد من الأعمال العدوانية من جانب الدول التي تنوي غزو الأراضي وضمها بالقوة. ومن شأن ذلك أن يبعث برسالة مفادها أننا تخلينا عن الدفاع عن مبادئ الميثاق. وسيسود قانون الغاب.

ولهذا السبب ستواصل فرنسا دعم الشعب الأوكراني في حقه في الدفاع عن النفس، سواء على الصعيد الثنائي أو من خلال الاتحاد الأوروبي. وسنواصل تقديم المعدات لتمكين أوكرانيا من المقاومة ومن تعزيز قدراتها الدفاعية الجوية ومن استعادة الأراضي التي فقدتها. وسنكثف جهودنا لتزويد الجيش الأوكراني بالذخيرة التي يحتاجها. وهذا

هو الغرض من الاتفاق الأمني الثنائي الذي وقعناه مع أوكرانيا في 16 شباط/فبراير ومن الاجتماع الذي نظمناه في باريس في 26 شباط/فبراير مع رؤساء دول وحكومات 27 بلدا. وسوف نستمر في تطوير دعمنا العسكري وتكييفه مع الاحتياجات التي يحددها شركاؤنا الأوكرانيون.

إن روسيا تصر على أهدافها غير الواقعية، وليس لديها نية للدخول في مفاوضات بحسن نية. وقد أظهرت أنها لا تفهم سوى علاقات القوة. وبالتالي، فلن نتمكن من تهيئة الظروف للتفاوض على تسوية عادلة ودائمة للنزاع إلا من خلال تقديم المساعدة إلى أوكرانيا. وهذا هو السبيل الوحيد لتحقيق سلام يتوافق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة – سلام يحترم حقوق أوكرانيا وشعبها.

السيد فيبس (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد حاول ممثل روسيا اليوم مرة أخرى تعديل توصيف الحرب الروسية على أوكرانيا على أنها نتاج العدوان الغربي. وقد سمعنا بالطبع العديد من التفسيرات المختلفة من زملائنا الروس في هذه القاعة. عندما بدأ الغزو الروسي الواسع النطاق، قيل لنا أن احتلال أوكرانيا لم يكن جزءًا من الخطة، وأن الهدف على ما يبدو كان حماية الأشخاص الذين وقعوا ضحايا وتعرضوا للإبادة الجماعية – وهو ادعاء رفضته محكمة العدل الدولية بالطبع. وشهدنا بعد ذلك جلسات عبثية بشأن المختبرات البيولوجية، وبشأن اضطهاد الكنيسة الأرثوذكسية الروسية، وبشأن كراهية روسيا بوصفها تهديدا للسلام والأمن الدوليين.

إن محاولات روسيا للتعتيم على الواقع وصرف الانتباه عنه ليست مضيعة لوقت المجلس فحسب، بل هي أيضا غير فعالة. ولا يمكن لأي قدر من الألاعيب اللغوية من جانب نظرائنا الروس أن يغير الحقائق. والحقيقة فيما يتعلق بالعدوان الروسي واضحة. فمنذ أكثر من عامين، تخوض روسيا حربا عدوانية من حروب الإمبريالية الجديدة، في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة. ويعمل الرئيس بوتين على تهيئة روسيا والاقتصاد الروسي لحرب مستمرة، مع تخصيص 40 في المائة من الميزانية الاتحادية للبلد للإنفاق العسكري والأمني وحده. ومن الواضح أن الرئيس بوتين لا ينوي تحقيق السلام في أي وقت قريب – وهذا في الواقع يثير التساؤل حول خططه خارج أوكرانيا أيضًا.

وفي إطار شن حربها العدوانية، استهدفت روسيا بلا هوادة البنية التحتية المدنية الأوكرانية، بسبل من بينها توجيه ضربات مزدوجة تستهدف مقدمو الإسعافات الأولى. وفي الليلة الماضية فقط، حاولت روسيا تنفيذ هجوم صاروخي ضخم على البنية التحتية الحيوية في أوكرانيا. وقد اختطفت روسيا أطفالاً أوكرانيين. واستخدمت مركبات جوية بدون طيار من إيران وقذائف تسيارية من كوريا الشمالية، في انتهاك لقرارات المجلس، وضغطت على رعايا أجانب للقتال في حربها، من غانا والهند ونيبال.

وكما ذكرت الأمم المتحدة هذا الأسبوع، فقد حاولت روسيا في المناطق التي تحتلها مؤقتًا في أوكرانيا توطيد سيطرتها من خلال نشر مناخ من الخوف، باستخدام الإعدام والتعذيب والعنف الجنسي والاحتجاز التعسفي والرقابة والمراقبة والقمع السياسي وفرض القيود على الحركة – وكل ذلك يتناقض بشكل صارخ مع صورة المواطنين السعداء الذين يعبرون عن حقوقهم الديمقراطية التي حاول السفير الروسي رسمها في المجلس في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.9578).

كما أن التكلفة التي تكبدتها روسيا والشعب الروسي جراء الغرور الإمبريالي الجديد للرئيس بوتين كانت باهظة أيضًا. لقد خسر الاقتصاد الروسي 400 بليون دولار من خلال الجزاءات. وقد غادر مئات الآلاف من الشباب الروس بحثًا عن فرص في الخارج. بالنسبة لأولئك الذين بقوا، تم إسكات حرية التعبير. وقد سُجن أكثر من 000 20 شخص لمعارضتهم حرب بوتين. لقد دُمر أسطول البحر الأسود الروسي على نحو كامل، ودُمر ما يقرب من 000 3 دبابة و 105 طائرات ثابتة الجناحين. وتكبد الجيش الروسي خسائر في الأرواح تزيد على 000 350 فرد. وبالطبع، لن يسمع ذلك من التلفزيون الروسي، لكنه حقيقي تماما بالنسبة لأكثر من 1 مليون من الأمهات والآباء والأخوات والأخوة الروس الذين تأثروا بالمأساة التي يقاسونها بسبب غطرسة الرئيس بوتين.

وكل ذلك من أجل حرب لن تتمكن روسيا من الانتصار فيها. ولا يمكن لروسيا أن تنتصر لأن الأوكرانيين أبدوا، من خلال شجاعتهم

وإبداعهم، أنهم لن يخضعوا. ولا يمكن لروسيا أن تنتصر لأن المجتمع الدولي لن يتخلى عن أوكرانيا. ولا ينتابنا الخوف. وسنواصل تزويد أوكرانيا بالأسلحة التي تحتاج إليها للدفاع عن أراضيها من العدوان الروسي.

وأخيراً، لا يمكن لروسيا أن تنتصر لأن من الأهمية بمكان أن ننهي الإمبريالية والأيديولوجية الاستعمارية. ولذلك، ندعو الاتحاد الروسي مرة أخرى إلى الكف عن إضاعة وقت المجلس، وإنهاء حربه العدوانية، والتمسك بميثاق الأمم المتحدة.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثلة الخاصة ناكاميتسو والسيد ماثيو هوه على إحاطتيهما.

لقد نظر مجلس الأمن في مسألة إمدادات الأسلحة إلى أوكرانيا في مناسبات عديدة، وقدم مكتب شؤون نزع السلاح إحاطات إعلامية إلى المجلس عدة مرات. وكانت جميع الأطراف واضحة جدا بعضها بشأن مواقف بعض. وأود أن أكرر أن استمرار تدفق الأسلحة إلى ساحة المعركة لن يؤدي إلا إلى تفاقم قسوة الحرب وخطرها وعدم إمكانية التنبؤ بها، وتسريع انتشار الآثار غير المباشرة للأزمة الأوكرانية وجعل الأمل في السلام وإنهاء الحرب أبعد منالا. وأود مرة أخرى أن أدعو جميع الأطراف المعنية إلى التصرف بمسؤولية وتكريس مواردها وطاقتها للجهود الدبلوماسية الرامية إلى وقف إطلاق النار وإنهاء الحرب، من أجل النهوض بالتسوية السياسية للأزمة في وقت مبكر.

وموقف الصين من مسألة أوكرانيا ثابت وواضح. فقد تمسكنا دائما بموقف موضوعي ومحايد ونحن ملتزمون بتعزيز محادثات السلام. ونؤيد الصين عقد مؤتمر دولي للسلام، في الوقت المناسب، تعترف به روسيا وأوكرانيا ويضمن مشاركة جميع الأطراف على قدم المساواة وإجراء مناقشات عادلة لجميع خطط السلام. ونحن على استعداد لتعزيز الحوار وتبادل الآراء مع جميع الأطراف المعنية والاضطلاع بدور بناء في التوصل إلى تسوية سياسية نهائية للأزمة الأوكرانية.

السيدة سانشيس إسكييردو (إكوادور) (*تكلمت بالإسبانية*): أشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على إحاطتها. واستمعنا باهتمام كبير إلى السيد هوه. وأرحب بحضور الممثل الدائم لأوكرانيا في القاعة.

ومن المؤسف والمثير للقلق حقا أن نرى الحالة في أوكرانيا تزداد تعقيدا، وترسم صورة لعدم اليقين. فالتقارير المستمرة التي تفيد بالهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية تؤكد أن السكان، من النساء والأطفال، هم الذين لا يزالون يتحملون أسوأ عواقب النزاع، للأسف. والقانون الدولي الإنساني واضح لا لبس فيه في هذا الصدد: لا بد من حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية في جميع الأوقات.

وتعترف إكوادور بالحق المشروع لكل دولة في الدفاع عن نفسها وفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وكذلك، ندرك الأخطار التي يشكلها تدفق كميات هائلة من الأسلحة والذخيرة، يمكن أن تيسر تصعيد التوتر وتنطوي على مخاطر تحويل وجهة تلك الأسلحة وانتشارها، حتى بعد انتهاء النزاع. وبالتالي، أعيد الدعوة إلى التمسك بمعايير وسم الأسلحة والذخائر وحفظ سجلاتها وإمكانية تعقبها وإلى دعم هذه المعايير. ويجب أن تمتثل جميع إمدادات الأسلحة للإطار القانوني الدولي ذي الصلة وأن تخضع لضمانات تكفل احترام مبادئ التمييز والتناسب والحيطة.

وتشدد إكوادور على ضرورة احترام القانون الدولي، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعاهدات الدولية التي تسعى إلى تنظيم استخدام الأسلحة التقليدية وحظر الأسلحة التي تسبب أضرارا عشوائية أو غير ضرورية، مثل الأسلحة العنقودية والألغام المضادة للأفراد. ومن المهم وقف استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان على الفور واحترام القانون الدولي الإنساني احتراما صارما، وحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية في جميع الأوقات.

ومن الأهمية بمكان، بل من الملح، في مواجهة التوترات المتصاعدة، إفساح المجال للتوصل إلى حل سلمي، في حدود منطق ميثاق الأمم المتحدة، بالاسترشاد بمبادئ العدالة التي أرستها الجمعية العامة وباحترام أوامر محكمة العدل الدولية. وعندئذ فقط سنستطيع الكلام عن سلام عادل ودائم في أوكرانيا.

السيد بن (غيانا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، على إحاطتها المتبصرة. وأشكر أيضا السيد هوه على مساهمته وأرحب بمشاركة الممثل الدائم لأوكرانيا في هذه الجلسة.

لقد مر أكثر من عامين على بدء الحرب، وهي حرب لا تزال تحصد أرواح المدنيين الأبرياء؛ وأدت إلى إصابة عشرات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال. ولا تزال تلحق أضرارا جسيمة بالبنية التحتية المدنية الحيوية في أوكرانيا. ولا تزال الاحتياجات الإنسانية العاجلة في أوكرانيا حرجة وستستمر في التصاعد مع استمرار النزاع. والأضرار البدنية والعاطفية التي لا حد لها والتي يواجهها ما يقرب من مليون طفل أوكراني نازح إنما تسلط الضوء على الآثار المدمرة للحرب.

وكما أكدت الممثلة السامية عدة مرات في إحاطاتها للمجلس، فإن تدفق الأسلحة والذخائر إلى أي نزاع مسلح لا يسهم في تصعيده فحسب، بل ينطوي أيضا على احتمال خطير لتحويل وجهة هذه الأسلحة. وهذه شواغل خطيرة لا يمكن إغفالها. ونكرر دعوتنا إلى أن تتخذ جميع الأطراف الاحتياطات اللازمة لكي يتم أي نقل للأسلحة والذخائر ضمن الإطار القانوني الدولي المعمول به ومع احترام القرارات ذات الصلة التي اتخذها المجلس. كما نشدد مرة أخرى على أن جميع عمليات النقل يجب أن تتم بشفافية وبضوابط صارمة تحول دون تحويل وجهتها، الآن وبعد انتهاء النزاع على السواء.

ونعرب مرة أخرى عن اعتقادنا الراسخ بأن السبيل الوحيد للتصدي على نحو ملائم للعواقب العديدة التي نجمت عن النزاع هو إنهاؤه بسرعة. ولا بد للأطراف أن تلتزم التزاما كاملا باتخاذ الإجراءات اللازمة التي ستؤدي إلى حل سلمي، مع الاحترام الكامل لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية.

وأبدى الشعب الأوكراني قدرة لا يمكن تصورها على الصمود في مواجهة الحرب الوحشية التي لا نهاية لها على ما يبدو. فقد ولى منذ أمد بعيد وقت اتخاذ إجراءات دبلوماسية منسقة يمكنها أن تنهي الحرب. ونستطيع، بل ويجب علينا، أن نسعى إن إحلال سلام عادل ودائم في أوكرانيا.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها. وأرحب أيضا بالممثل الدائم لأوكرانيا في هذه الجلسة.

لقد دعا الوفد الروسي إلى أن تشكو هذه الجلسة مرة أخرى من أن المساعدة المقدمة لأوكرانيا للدفاع عن نفسها تطيل أمد حرب بدأها الكرملين. غير أن روسيا شنت، قبل ساعات من هذه الجلسة، ضربة أخرى واسعة النطاق غير معقولة بالقذائف والطائرات غير المأهولة ضد عدة مناطق في أوكرانيا والبنية التحتية للطاقة. وتشير التقارير المبكرة إلى عدة قتلى وانقطاع الكهرباء عن أكثر من مليون شخص. ويجب علينا جميعا أن نرى ذلك، أي هذا الاستخفاف في جلسة اليوم، على حقيقته: فروسيا تشكو من المساعدة ذاتها لأوكرانيا التي تحمي المدنيين والبنية التحتية الحيوية من هجماتها.

وفي 31 كانون الثاني/يناير 2022، عندما حشدت روسيا أكثر من 000 100 جندي على طول حدود أوكرانيا، نفى الممثل الروسي للمجلس أي نية للغزو وادعى أن

> ”المناقشة بشأن التهديد بالحرب عمل استفزازي في حد ذاته. وذلك هو ما يدعون إليه تقريبا؛ بل هو ما يريدون أن يقع. فهم ينتظرون وقوعه كما لو أنهم يريدون أن يجعلوا كلماتهم حقيقة واقعة“ (S/PV.8960، الصفحة 11).

ولم تكن مناقشات بشأن خطر حرب غزت أوكرانيا. فالقوات الروسية هي التي فعلت ذلك. ويجدر بنا أن نكرر. لقد كان قرار بوتين، قراره وحده، بشن هذه الحرب لغزو الأراضي. ومنذ ذلك الحين، أدان الأمين العام وأكثر من 140 دولة عضوا في الأمم المتحدة عدوان روسيا وانتهاكاتها لميثاق الأمم المتحدة إدانة واضحة.

ويتجسد حق أوكرانيا في الدفاع عن النفس في المادة 51 من نفس الميثاق ذاته. وفي غضون ذلك، اشترت روسيا أسلحة من أنظمة مارقة، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن. وتواصل شراء الأسلحة لتأجيج حربها العدوانية. واليوم، أصبحت علاقات روسيا العسكرية مع

إيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أعمق من أي وقت مضى. ويساورنا القلق من أن روسيا تعتزم الآن شراء قذائف تسيارية من إيران. وندعو إيران إلى عدم تزويد روسيا بهذه الأسلحة المزعزعة للاستقرار.

وسبق أن سلطت الولايات المتحدة الضوء على أدلة واضحة على قيام إيران بنقل طائرات إيرانية مسلحة غير مأهولة إلى روسيا، في انتهاك للقيود الملزمة بموجب القرار 2231 (2015)، التي كانت سارية وقت الشراء. وواصلت إيران تزويد روسيا بأعداد كبيرة من الطائرات غير المأهولة والقنابل الجوية الموجهة وذخيرة المدفعية، التي تستخدمها روسيا في هجماتها على أوكرانيا التي أسفرت عن إصابة وقتل العديد من المدنيين.

ومنذ أواخر كانون الأول/ديسمبر 2023، أطلقت القوات الروسية أكثر من 40 قذيفة تسيارية كورية شمالية، تم شراؤها من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في انتهاك لقرارات مجلس الأمن، علىأوكرانيا. وفعلت ذلك في 10 مناسبات على الأقل. ومنذ أيلول/سبتمبر 2023، اشترت روسيا أكثر من 000 10 حاوية شحن، أي ما يعادل 000 260 طن متري من الذخائر أو المواد ذات الصلة بالذخائر من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مرة أخرى، في انتهاك لحظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ونذكر هذه الحقائق اليوم في حين تتظاهر روسيا مرة أخرى بأنها ضحية في حرب بدأتها. ووفقا لتقرير أصدرته لجنة التحقيق الدولية المعنية بأوكرانيا الأسبوع الماضي (A/HRC/55/66)، هناك أدلة على حدوث انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في العديد من مناطق أوكرانيا وفي الاتحاد الروسي. ويؤكد التقرير ما خلص إليه تقرير سابق للجنة التحقيق (A/HRC/52/62) من أن العديد من هذه الانتهاكات:

”تشكل جرائم حرب، ومنها القتل العمد والهجمات على المدنيين والحبس غير المشروع والتعذيب والاغتصاب ونقل الأطفال وترحيلهم قسرا“.

ونشيد بحكومة أوكرانيا لسماحها للمحققين بالوصول لإثبات الحقائق في الميدان، بينما نلاحظ مع القلق أيضا عجز اللجنة عن إقامة اتصال مجدٍ مع الاتحاد الروسي. ونغتنم هذه الفرصة مرة أخرى للدعوة إلى جميع سبل الحماية الممكنة لكافة المدنيين من جميع الأطراف في كل نزاع. ويجب على جميع الأطراف في أي نزاع اتخاذ الاحتياطات الممكنة للتقليل إلى أدنى حد من الأضرار التي تلحق بالمدنيين.

ونجدد دعواتنا لروسيا إلى سحب قواتها فورا من إقليم أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا، وأن تكف عن شرائها غير المشروع لعتاد منشأه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وأن تفي بمسؤولياتها كعضو في المجلس.

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكرالممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها. ونحيط علما كذلك بالبيان الذي أدلى به السيد هوه.

اسمحوا لي أن أركز على ثلاث رسائل أود أن أوجهها .

أولاً، فإن المظاهر مهمة، ونحن نرى في هذه الجلسة محاولة أخرى من المعتدي لتصوير نفسه على أنه ضحية. وبلدي على استعداد لمناقشة نقل الأسلحة بإسهاب. غير أننا نعتقد أنه ليس هناك سوى نقطة واحدة يلزم توضيحها، وهي أن الغرض من الأسلحة التي يتم توريدها إلى أوكرانيا هو الدفاع عن نفسها ضد المعتدي الذي يشن حربا غير مشروعة وغير أخلاقية ضدها. وبعد هجوم جوي روسي كبير آخر اليوم على البنية التحتية المدنية المادية، لا سيما البنية التحتية للطاقة، لا يمكن التشديد على ذلك بالقدر الكافي. وندين الهجوم بأشد العبارات الممكنة.

وثانياً، كما أكدت السيدة ناكاميتسو، يجب أن يتم أي نقل للأسلحة ضمن الإطار القانوني الدولي المعمول به. وبينما نناقش عمليات نقل الأسلحة دعما لدفاع بلد ذي سيادة عن نفسه، نؤكد لكم أننا سنندد أيضا بعمليات نقل الأسلحة غير المشروعة التي تدعم العدوان على أوكرانيا.

ويستجيب عدد من البلدان، بما فيها بلدي، للنداء الموجه بمساعدة أوكرانيا، لغرض واحد هو مساعدة أوكرانيا على حماية مواطنيها وأراضيها. تقدم المساعدة من بلدي إلى أوكرانيا دعما لحقها في الدفاع عن النفس، المكرس في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة وتمشيا مع التزاماتنا الدولية. ومن ناحية أخرى، هناك مجموعة متزايدة من الأدلة على أن روسيا تشتري أسلحة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتغذية عدوانها على أوكرانيا، بما يتعارض مع قرارات مجلس الأمن المتعددة.

ثالثاً وأخيراً، يجب أن يعود السلام إلى أوكرانيا، ويتعين على المجلس أن يتدخل ويضطلع بمسؤولياته. وكما ذكرنا مرات عديدة، فإن المجلس هو أهم أداة متاحة لنا لصون السلام والأمن الدوليين، خاصة عندما نتحد. ونحتاج إلى أن تتوقف روسيا عن إبعاد بقية أعضاء المجلس بخطابها العدائي وموقفها غير البناء، وأن تتخذ بدلا من ذلك خطوات جديرة بالثقة نحو تحقيق السلام.

السيد سانغجين كيم (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أعرب عن امتناني للسيدة ناكاميتسو على إحاطتها الشاملة وأحيط علما بالملاحظات التي وجهها السيد هوه إلى المجلس. وأرحب بمشاركة وفد أوكرانيا في هذه الجلسة.

وأود أن أبدأ بإعادة التأكيد على حقيقة واضحة، وهي أن الحرب في أوكرانيا بدأت نتيجة للغزو الروسي المسلح لأوكرانيا في شباط/فبراير 2022، في انتهاك سافر للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وأن أوكرانيا تمارس حقها الطبيعي في الدفاع عن النفس، على النحو المنصوص عليه في المادة 51 من الميثاق، بمساعدة المجتمع الدولي. فسعي أوكرانيا لحماية شعبها وأراضيها من العدوان الخارجي مشروع تماما وبالتالي يستحق الدعم الدولي. وفي الوقت نفسه، فإن حرب روسيا المستمرة ضد أوكرانيا تقوض القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، اللذين شكلا أساس السلام والأمن العالميين لما يقرب من ثمانية عقود من الزمن.

وتدل إدانة المجتمع الدولي المتكررة للغزو الروسي المستمر لأوكرانيا على التزامه الراسخ بالدفاع عن مبادئنا المشتركة، وهي أنه ينبغي ألا يسمح لأي بلد بغزو بلد مجاور وضم أراضيه باستخدام القوة. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يؤكد مرة أخرى على أن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن يتحملون مسؤولية خاصة، إذ يضطلعون بدور بالغ الأهمية في الاضطلاع بالمسؤولية الرئيسية للمجلس عن صون السلام والأمن الدوليين. وعلى وجه الخصوص، فإن أي تدبير متناقض مع نفسه يتخذه أعضاء المجلس، لا سيما الأعضاء الذين قادوا الجهود لإنشاء النظام الحالي لعدم الانتشار ضد قراراتهم، من شأنه أن يضعف سلطة المجلس ويقوض سلامة إطار عدم الانتشار.

ونحث الاتحاد الروسي مرة أخرى على التقيد بالنظام العالمي لعدم الانتشار بالوقف الفوري لتعاونه العسكري مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذي ينتهك العديد من قرارات مجلس الأمن. وإجمالاً، يجب على الاتحاد الروسي أن يتقيد بميثاق الأمم المتحدة بسحب قواته من أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا.

لقد الحقت الحرب بالفعل خسائر فادحة بالأوكرانيين، ويدفع الشعب الروسي العادي ثمنها أيضا. والأثر العالمي الذي قد تحدثه الحرب على منع الانتشار واللاجئين والطاقة والغذاء بل والأمان النووي سيقوض في نهاية المطاف أمن روسيا ومصالحها. وهناك قول مأثور كوري قديم هو أن "من يربط عقدة عليه أن يفكها". وقد أخلت حرب روسيا ضد أوكرانيا بهذا المبدأ المشترك، الذي ظل المجتمع الدولي يدافع عنه، مما أدى إلى تشابك نسيج التعددية. وفي حرب أوكرانيا، فإن روسيا بالتالي هي التي يجب أن تحلحل الوضع القائم. ومن هذا المنطلق، نحث روسيا على الاستجابة لنداء المجتمع الدولي لإنهاء الحرب الوحشية وتصحيح انتهاكاتها الخطيرة للقانون الدولي.

وجمهورية كوريا، من جانبها، ستواصل الوقوف إلى جانب الشعب الأوكراني إلى أن يحقق السلام الدائم على أراضيه.

السيدة شاندا (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، على إحاطتها. كما أحطت علما بتعليقات السيد ماثيو هوه.

في الأسبوع الماضي، قدمت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا تقريرها الجديد، الذي كشف عن تفاصيل مؤلمة لانتهاك الالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. بعد مرور أكثر من عامين، لا تزال الانتهاكات التي ترتكب أثناء سير الأعمال العدائية، فضلا عن الانتهاكات المتعلقة بمعاملة المدنيين والأشخاص العاجزين عن القتال، بما في ذلك التعذيب والقتل المتعمد للأشخاص المشولين بالحماية والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس مستمرة.

في هذا السياق، وتمشيا مع البيانات السابقة التي أدلت بها سويسرا بشأن مسألة اليوم، أود أن أشدد على ثلاث نقاط رئيسية.

أولا، نذكر بأن الحالة الراهنة هي نتيجة مباشرة للعدوان العسكري الروسي على أوكرانيا، في انتهاك واضح لميثاق الأمم المتحدة. إننا ندين العدوان العسكري ونرفض أي محاولة للتنصل من تلك المسؤولية. ولأوكرانيا الحق في ضمان أمنها والدفاع عن سلامتها الإقليمية وسيادتها.

ثانيا، نشدد على أهمية الحفاظ على هيكل عدم الانتشار من خلال التنفيذ الفعال للاتفاقات والصكوك المتعددة الأطراف لنقل الأسلحة. ويجب على جميع الدول أن تحترم التزاماتها بموجب تلك الأطر، بما في ذلك قرارات المجلس ذات الصلة. نشعر بالفزع إزاء التقارير التي تفيد بنقل الأسلحة والذخيرة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى روسيا، في انتهاك لقرارات المجلس، كما نشعر بالفزع إزاء التقارير التي تفيد بعمليات نقل الطائرات بدون طيار من قبل إيران، على الرغم من القيود السارية حتى تشرين الأول/أكتوبر 2023.

ثالثا، نحث جميع الأطراف على اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لضمان حماية أرواح المدنيين والأعيان المدنية. وما فتئت الهجمات بالأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان السبب الرئيسي للخسائر في صفوف المدنيين في أوكرانيا. في الأسابيع الأخيرة، خلفت الضربات الجديدة عشرات القتلى والجرحى المدنيين، بما في ذلك في موجة جديدة من الهجمات الضخمة على البنية التحتية للطاقة الأوكرانية هذا الصباح. وبالعودة إلى استنتاجات لجنة التحقيق، نذكر بأنها أثبتت أن القوات المسلحة الروسية تبدي عدم مراعاة للأضرار المحتملة أن تلحق بالمدنيين. وتشدد سويسرا على الحاجة الملحة إلى الامتثال الصارم للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.

واستجابة للتحديات الإنسانية الهائلة، تؤكد سويسرا مجددا تضامنها مع الشعب الأوكراني. وما زلنا ملتزمين بضمان المساءلة والتمكين من التعمير، وقد ضاعفنا جهودنا لبناء السلام والعمل الإنساني، بما في ذلك إزالة الألغام للأغراض الإنسانية. وستواصل سويسرا الدعوة إلى السلام في أوكرانيا – سلام شامل وعادل ودائم، تمشيا مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

السيدة غات (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر أيضا وكيلة الأمين العام ناكاميتسو على إحاطتها الشاملة.

من المؤسف أن الاتحاد الروسي يواصل الدعوة إلى عقد جلسات متكررة بشأن هذا الموضوع واستخدام موارد المجلس لصرف انتباه المجتمع الدولي بسرد لا يعكس الواقع.

وتكرر مالطة إدانتها القوية لعدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا، الذي يشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي. ونؤكد من جديد أن لأوكرانيا حقا أصيلا في الدفاع عن نفسها في مواجهة ذلك العدوان، على النحو الوارد في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. ولأوكرانيا الحق في حماية مواطنيها وديمقراطيتها وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

إن عمليات نقل الأسلحة التي ينبغي أن ندينها هي عمليات نقل للأسلحة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والاتحاد الروسي، في انتهاك لقرارات المجلس المتعددة ونظام الجزاءات. إن استخدام القذائف التسيارية التي مصدرها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في أوكرانيا لا يزيد من معاناة الشعب الأوكراني فحسب، بل ويؤدي أيضا إلى تآكل نظام عدم الانتشار بشكل خطير ويقوض سلطة مجلس الأمن.

وعلاوة على ذلك، فإن استيلاء الاتحاد الروسي غير المشروع على محطة زابوريجيا للطاقة النووية، وهي أكبر محطة للطاقة النووية في أوروبا، وعسكرتها قد هدد السلامة والأمن النوويين في جميع أنحاء

القارة. وهذا أمر غير مقبول. نحث الاتحاد الروسي على الانسحاب من الموقع وإعادة السيطرة الكاملة إلى السلطات الأوكرانية الشرعية.

كما تسببت الحرب الروسية في انتشار الموت والدمار والنزوح والمعاناة الإنسانية وخلفت ما لا يقل عن 18 مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وقد سجلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان حتى الآن مقتل أكثر من 000 10 مدني، وما يقدر بنحو 000 20 إصابة بين المدنيين، وعدد غير معلوم من الضحايا في صفوف المقاتلين. علاوة على ذلك، وفي حين لا يزال ملايين الأشخاص نازحين داخليا في أوكرانيا، لجأ حوالي 6 ملايين أوكراني، معظمهم من النساء والأطفال، إلى الخارج، في واحدة من أسرع وأضخم حركات نزوح اللاجئين في التاريخ.

واستمرت الضربات الروسية على المدنيين والبنية التحتية الحيوية بلا هوادة في عدة مناطق. وفي الأسبوع الماضي، قصفت روسيا ميناء أوديسا الجنوبي ودمرت منشآت مدنية، مما أسفر عن مقتل 21 شخصا على الأقل وإصابة 75 آخرين في هجوم واحد. ولا نزال ملتزمين التزاما راسخا بضمان المساءلة الكاملة عن ذلك العدوان وعن جميع الجرائم الخطيرة الأخرى المرتكبة، فضلا عن الأضرار الجسيمة التي سببتها الحرب الروسية.

وفي الختام، تحث مالطة روسيا على سحب قواتها فورا من حدود أوكرانيا المعترف بها دوليا والامتثال لمسؤولياتها بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن. ونعتقد أنه لا يمكن ضمان صون السلم والأمن الدوليين إلا من خلال سلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا.

السيد إيراشاند غوفيا (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكركم، سيدتي الرئيسة، على تلبيتكم طلب الاتحاد الروسي عقد هذه الجلسة، وهي الجلسة الرابعة هذا الشهر المكرسة للنزاع بين أوكرانيا وروسيا. ونحن ممتنون أيضا للممثلة السامية ناكاميتسو والسيد هوه على أفكارهما الهامة.

وطوال هذا النزاع، الذي يدخل عامه الثالث، أعربنا باستمرار ومرارا وتكرارا عن موقفين رئيسيين، وهما، أولا، التحذير من تصعيده الخطير والاعتماد المفرط على الحلول العسكرية؛ وثانيا، الدعوة المستمرة إلى التحول السريع نحو المشاركة الدبلوماسية باعتبارها الوسيلة الأساسية لحل النزاع. ومما يؤسف له أنه بينما ثبت أن توجسنا الأول كان متبصرا، فإن موقفنا الثاني تجاه السلام التفاوضي لا يزال بعيد المنال. إن الاعتماد المستمر على عمليات النقل العسكرية، بما في ذلك النشر المحتمل للقوات البرية وحافة الهاوية النووية، يثير شبح حرب موسعة ذات عواقب وجودية خطيرة وعالمية.

وبوصفنا أصدقاء لكل من روسيا وأوكرانيا، فإن نداءاتنا من أجل السلام تستند إلى رؤى قديمة قدم البشرية واكتسبناها طوال عملية تحرير أمتنا. منذ الأزل، لم تسفر الحروب إلا عن الموت والدمار والخراب الهائل والفشل المطلق، لتكون عودة في نهاية الأمر إلى المفاوضات.

تتبع الحرب من منطق التكلفة والمنفعة الصفري: لكي يفوز البعض، يجب أن يخسر الآخرون. وكما أوضحت بجلاء فعاليتكم المميزة قبل بضعة أيام، سيدتي الرئيسة، برئاسة وزيرة الخارجية كاميكاوا، فإننا نواجه الآن احتمالا غير عقلاني بدرجة أكبر، ألا وهو فكرة حدوث مواجهة عسكرية من شأنها إنهاء الحضارة الإنسانية بأسرها. وعلى حد تعبير السيد هوه المؤلم قبل لحظات، فإننا نسير نائمين نحو "نقطة اللاعودة المروعة".

وهكذا، فإن موقفنا الثاني المؤيد لأولوية الحوار والدبلوماسية راسخ بقوة في بيان التحليل القديم الآخر المضاد للواقع، وهو أن السلام يخدم البشرية دائما على نحو أفضل. فالسلام يحبذ الابتكار والتنمية الاقتصادية والتجارة، ومن الأهمية بمكان تجنب التدمير العبثي لأرواح البشر.

وبالتالي فإن المنطق الكامن وراء النقل المكثف غير المنظم للأسلحة إلى طرفي النزاع يستند إلى منطق معيب في نهاية المطاف. فالتأكيد على أن أمن أوروبا يخدم بشكل أفضل من خلال تأجيج الحرب يخاطر بجرنا جميعا إلى نزاع أوسع.

إننا نشهد إشارات عالمية تبشر بعالم يتضاءل فيه الإصغاء إلى مشورة السلام. فالموارد تتجه نحو الاعتماد العسكري على الذات وبدرجة أقل نحو الأدوات والمنابر التي تعزز السلام والتجارة والتنمية.

وتؤيد موزامبيق، بدعوتها إلى السلام، المنظور الإنساني والتاريخي الذي يسلم بنتائج الحرب المدمرة وغير المجدية في كثير من الأحيان، ويحبذ المكاسب التراكمية لوقت السلم.

وفي الختام، تكرر موزامبيق دعوتها إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية والعودة إلى المفاوضات المباشرة، مع احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة واستنادا إلى القانون الدولي.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة لليابان.

أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو ومقدم الإحاطة الآخر على إحاطتيهما.

في البداية، أود أن أعرب عن إدانتنا للهجمات الأخيرة في جميع أنحاء أوكرانيا وأن أعرب عن تعازينا على الضحايا. ونعيد التأكيد على أن الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية غير قانونية وغير مقبولة على الإطلاق.

وقد استمعنا، في مناسبات عديدة، إلى نفس السرد من روسيا في هذه القاعة. فالمعتدي، في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة، يلقي باللوم على الضحية، أوكرانيا. وظل المعتدي يدين الدول التي تساعد أوكرانيا في مكافحتها العدوان. وعلى الرغم من رواية روسيا، التي كررتها مرارا وتكرارا لأكثر من عامين، فإن هذه الحقائق لن تتغير أبدا.

لقد نما سجل أعمال روسيا الشنيعة منذ بداية عدوانها بشكل كبير. فقد شنت روسيا العديد من الهجمات ضد المدنيين فضلا عن البنية التحتية المدنية، في انتهاك للقانون الدولي بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، ما أسفر عن عدد لا يحصى من الضحايا والجرحى من المدنيين الأبرياء، فضلا إلحاق أضرار بالمرافق.

وقد استخدمت روسيا أسلحة اشترتها من كوريا الشمالية، وفي ذلك انتهاك لقرارات مجلس الأمن. ونظل نراقب عن كثب ما تكسبه كوريا الشمالية في المقابل. وعلاوة على ذلك، استخدمت روسيا تهديدات نووية، وهو أمر غير مقبول على الإطلاق. إن الدليل على تصرفات روسيا لن يختفي أبدا. والعدالة القائمة على أساس القانون الدولي يجب أن تتحقق، وسوف تتحقق، ولن يكون هناك إفلات من العقاب.

وعدوان روسيا على أوكرانيا يهدد أساس النظام الدولي الذي بناه المجتمع الدولي من خلال جهود مطولة وتضحيات كبيرة. إن دعم المجتمع الدولي لأوكرانيا عادل ومشروع تماما.

ومحاولات تغيير الوضع الراهن بالقوة من جانب واحد يمكن أن تحدث في أي مكان في العالم، ويجب أن نمنع حدوثها. وتحقيقا لتلك الغاية، نجدد تصميمنا على وقف العدوان الروسي وتحقيق سلام عادل ودائم في أوكرانيا.

وروسيا هي التي يجب أن تتصرف. فيجب توجيه دعوات السلام إلى روسيا، التي شنت العدوان في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة. ومن شأن قرار روسي بإنهاء العدوان فورا من دون قيد أو شرط والانسحاب من أوكرانيا أن يفتح الطريق أمام السلام.

وسنواصل الوقوف إلى جانب أوكرانيا.

أستأنف مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد كيسليتسيا (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام ناكاميتسو على إحاطتها وإدانتها القوية للهجمات على الهياكل الأساسية المدنية الحيوية.

كما أنوه بمبعوث بوتين في المقعد الدائم للاتحاد السوفييتي. فبمثابرة جديرة بقضية أفضل كثيرا، يصر وفده على محاولة تصوير روسيا كضحية، في حين يلتزم الصمت، كما لو كان في قبر، بشأن الضربات التي شُنَّت اليوم على أوكرانيا.

ويبدو الهراء الدعائي من روسيا مثيرا للسخرية للغاية، حيث لجأت روسيا قبل ساعتين فقط إلى توجيه ضربة صاروخية ضخمة مستهدفة البنية التحتية الحيوية للطاقة في جميع أنحاء أوكرانيا. وأود أن أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن الذين أعربوا عن إدانتهم لذلك العمل الإرهابي.

وفقا للمعلومات الأولية، أطلقت روسيا 151 وحدة أسلحة، بما في ذلك 88 صاروخا من أنواع مختلفة و 83 طائرة غير مأهولة. على وجه الخصوص، قصفت الأجسام الأوكرانية ب 40 صاروخ كروز من طراز Kh-101 و Kh-555 و Kh-55 و 5 صواريخ كروز من طراز Kh-22 و 7 صواريخ تسيارية جوية من طراز Kh-47M2 Kinzhal و 2 قذيفة Kh-59 و 22 صاروخا باليستيا من طراز S-300 و S-400 و 12 صاروخا تسياريا من طراز Iskander-M. وتمكنت قوات الدفاع الأوكرانية من اعتراض 37 صاروخا و 55 طائرة مسيرة.

إن مئات الآلاف من الأسر معزولة الآن عن الكهرباء والتدفئة في مناطق خاركيف وزابوريجيا ودنيبروبتروفسك وأوديسا وبولتافا وسومي وكيفوهراد وخميلنيتسكي وإيفانو فرانكوفسك ولفيف. وذلك نتيجة للضرر الذي لحق بنظم توليد الطاقة ونقلها وتوزيعها في تلك المناطق. على وجه الخصوص، هاجمت روسيا محطة دنيبرو للطاقة الكهرومائية في زابوريجيا – وهي الأكبر في أوكرانيا – ملحقة أضرارا بالسد والهياكل الهيدروليكية للمحطة. وتعرضت إحدى المحطتين على سد دنيبرو، محطة الطاقة الكهرومائية 2–، لأضرار جسيمة. ومحطة الطاقة الكهرومائية 1– متوقفة عن العمل أيضا.

تلك هي الطريقة التي ينظر بها الإرهابيون إلى عدم الرد على جرائمهم السابقة – كدعوة إلى شن هجمات جديدة. وتحتل القوات الروسية بشكل غير قانوني محطة زابوريجيا للطاقة النووية. وفجرت روسيا سد كاخوفكا. والآن تضرب جسما تكنولوجيا آخر بالغ الأهمية.

ومما يؤسف له أن خسائر وقعت بين السكان المدنيين في أعقاب الهجوم الذي شُنَّ ليلا. وكل يوم يتحمل الناس في أوكرانيا مصاعب الحرب. فبالأمس، على سبيل المثال، هاجمت روسيا العاصمة كييف ب 29 صاروخ كروز من طراز Kh-101 و Kh-555 و بصاروخين باليستيين من طراز Kinzhal. وقد أسقطت جميعها.

إننا في أوكرانيا نقدر تقديرا كبيرا كل الدعم الدولي لدفاعنا الجوي. إنه يبقي السكان في مدننا وقرانا على قيد الحياة. غير أن العدد الحالي من أنظمة الدفاع الجوي لا يسمح لنا بحماية أراضينا بأكملها من الإرهاب الروسي. ونحن بحاجة إلى حماية مدننا وسكانها. ونحتاج أيضا إلى ضمان حماية موثوقة للسماء فوق خط المواجهة. فإذا ما خسر بوتين المعركة للهيمنة على السماء الأوكرانية، فسوف يخسر الأرض كذلك.

ويمكن مساواة الوضع في الجزء الشمالي من منطقة سومي في أوكرانيا، المتاخمة للحدود مع روسيا، بكارثة إنسانية. وفي تلك المنطقة وحدها، ألقي أكثر من 200 قنبلة جوية على البلدات والقرى خلال الأسبوع الماضي، بالإضافة إلى القصف المدفعي المستمر والهجمات بالطائرات المسيّرة.

وفي هذا الصدد، اضطرت أوكرانيا إلى إجراء عمليات إجلاء في 115 بلدة وقرية في منطقة سومي داخل منطقة طولها خمسة كيلومترات على طول الحدود مع روسيا. وغالبا ما تجعل كثافة القصف عملية الإجلاء مستحيلة حيث لا تستطيع أفرقة الإجلاء الاقتراب من المستوطنات على الحدود ولا حتى سيرا على الأقدام.

وعلاوة على ذلك، كما يتضح من اللقطات والصور الأخيرة المنشورة على الإنترنت، فإن روسيا تقصف أراضيها بالقدر نفسه من القسوة والتجاهل للهياكل الأساسية المدنية.

فعلى سبيل المثال، دمرت الطائرات الحربية الروسية فعليا قرية كوزينكا الواقعة في منطقة بيلغورود الروسية بالقنابل الجوية. ويُزعم أن الهجوم كان يهدف إلى القضاء على القوات المناهضة لبوتين هناك. وأفاد السكان المحليون علنا أن القرية لم تعد عمليا موجودة. ويبدو أن مبعوث بوتين يراقب بانتظام وسائل التواصل الاجتماعي الأوكرانية. وقد يكون من المفيد له استعراض الجانب الروسي منها أيضا من حين لآخر.

ولا تزال أوكرانيا تمارس حقها الطبيعي في الدفاع عن النفس في ظروف بالغة الصعوبة بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. وتواصل روسيا استخدام مجموعة كاملة من الأسلحة التقليدية في حربها ضد أوكرانيا. وهذه ليست أسلحة روسية فقط كما نعلم. ومن المثير للسخرية بوجه خاص أن روسيا تأسف لاستخدام الأسلحة

الغربية بينما تتلقى بشكل نشط إمدادات كبيرة من الذخائر من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك القذائف التسيارية والقنابل المدفعية. ويساورنا القلق إزاء التقارير التي تفيد بأن الشحنات العسكرية من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى روسيا قد وصلت إلى ما مجموعه حوالي 000 10 حاوية.

لذلك، نعرب عن امتناننا لحلفائنا الذين يواصلون دعم معركتنا. ونعرف بوضوح تام ما الذي نقاتل من أجله وماذا سيحدث إذا توقفنا عن القتال قبل إزالة التهديدات التي تشكلها روسيا.

إن التضامن مع أوكرانيا أمر بالغ الأهمية لردع المعتدي لأن شهيته لن تتوقف عند أوكرانيا وحدها. ويكتسب هذا التصور موطئ قدم في أوروبا التي تطور الآن قدراتها الدفاعية وتكثف تعاونها الدفاعي مع أوكرانيا، وكذلك في دول أخرى في جميع أنحاء العالم.

وسيظهر الدعم الكافي المقدم لأوكرانيا لبوتين وشركائه أنه سيكون هناك دعم حاسم إذا قرر توسيع نطاق العدوان ليشمل دولا أخرى. وينبغي ألا ننتظر المزيد من التصعيد إذا كنا قادرين على تدمير إمكانات روسيا العدوانية الآن. وسيساهم أيضا كل جهد يُبذل لحماية أوكرانيا في حماية القارة بأسرها وخارجها.

ولذلك، نحث المجلس على التركيز على سبل إزالة هذه التهديدات ووضع حد للعدوان الروسي وضمان مساءلة مجرمي الحرب.

وقد أقر الأمين العام مؤخرا في ميونيخ بأن النظام العالمي لا يعمل لصالح أحد. ولا يمكن للمرء أن يجادل في ذلك، بالنظر إلى الهجوم الأخير الذي شنته الدولة الإرهابية. وفي وقت لاحق اليوم، سيصوت أعضاء المجلس على تمديد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006) بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فلثبت أن النظام العالمي يمكن أن ينجح. ولثبت ذلك من خلال إحباط محاولات إسكات الخبراء المستقلين والموضوعيين. ولنثبت ذلك بضمان عمل نظام الجزاءات ذي الصلة وعدم قدرة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على مساعدة الإرهابيين الروس.

رفعت الجلسة الساعة 12/15.